الدكتور عبدالله عوبل منذوق وزيرا للثقافة

الأمين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني

أستاذ محاضر في جامعة عدن

عين وزيرا للثقافة في حكومة الوفاق الوطني 7 - 12 - 2011م

مجاهد القهالي وزيرا لشؤون المغتربين

من مواليد 1950م «عيال سريح» بمحافظة عمران
تخرج من الكلية الحربية عام 68 الدفعة السابعة برتبة ملازم ثاني.
تعين قائد سرية في لواء العاصفة.
ثم قائدا للكتيبة الثالثة عاصفة.
وشارك في تأسيس قوات العمالقة، ثم قائدا لمدرسة العمالقة لتدريب الوحدات الخاصة.
ثم عين أركان حرب اللواء الثالث عمالقة. ومن ثم قائدا للواء الأول مشاة في تعز، الذي انتقل الى عمران في 75، وأسندت إليه قيادة الوحدات العسكرية في عموم المناطق الشمالية.
على الصعيد السياسي، كان عضوا في مجلس قيادة الظل لحركة 13 يونيو، وأمينا عاما لجبهة التصحيح الديموقراطية، ثم نائبا لرئيس الجبهة الوطنية وسكرتير العلاقات الداخلية في عدن.
بعد الوحدة أصبح أمينا عاما لتنظيم التصحيح الشعبي الناصري، وعين عضوا في مجلس النواب.
ثم انتخب مقررا للجنة الدفاع والأمن في أول مجلس نواب بعد الوحدة..
انتخب عضوا في مجلس النواب عام 97م.
عضو لجنة عامة في المؤتمر الشعبي العام
عين وزيرا لشؤون المغتربين في حكومة الوفاق الوطني 7 - 12 - 2011م

الدكتور واعد عبدالله باذيب وزيرا للنقل

عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.

أحد قادة الحراك الجنوبي.

حاصل على الدكتوراه من جامعة بونا في الهند.

أستاذ محاضر في جامعة عدن.

عين وزيرا للنقل في حكومة الوفاق الوطني 7 - 12 - 2011م

القاضي مرشد علي العرشاني وزيرا للعدل

من مواليد محافظة صنعاء – مديرية أرحب

- خريج المعهد العالي للقضاء
- تدرج في عدد من المواقع القضائية
- عضو المحكمة العليا – رئيس الدائرة المدنية.
- رئيس الهيئة الإدارية لجمعية الإصلاح الإجتماعي الخيرية.

عين وزيرا للعدل في حكومة الوفاق الوطني 7 - 12 - 2011م

الدكتور سعد الدين علي سالم بن طالب وزيرا للصناعة والتجارة

من مواليد محافظة حضرموت

حاصل على دبلوم في الصحة العامة

انتخب عضوا في مجلس النواب خلال الفترة 1997 - 2003م

رئيس قطاع التعاون الدولي والعلاقات الخارجية في الهيئة العليا لمكافحة الفساد سابقاً

عين وزيرا للصناعة والتجارة في حكومة الوفاق الوطني 7 - 12 - 2011م

الدكتور رشاد أحمد الرصاص وزيرا للدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى

من مواليد محافظة البيضاء.
المناصب التي تولاها:
عين وزيراً للشؤون القانونية 17 مايو 2003م.
عين وزيراً لشؤون مجلسي النواب والشورى 11 فبراير 2006م.
عين وزيراً للشؤون القانونية في التشكيل الحكومي 5 إبريل 2007م.
عين وزيرا للدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى في حكومة الوفاق الوطني 7 - 12 - 2011م.

علي أحمد العمراني وزيرا للإعلام

من مواليد محافظة البيضاء

بكالوريوس إدارة صناعية - جامعة الملك فهد

نائب في البرلمان منذ العام 1993م

رئيس اللجنة المالية لفترتين في مجلس النواب.

عين وزيرا للإعلام في حكومة الوفاق الوطني 7 - 12 - 2011م

الدكتورة جوهرة حمود ثابت وزيرا للدولة لشؤون مجلس الوزراء

من مواليد تعز، تلقت تعليمها الأساسي والجامعي في عدن
انتخبت عضوا للمجلس المحلي بعدن خلال الفترة 2000 – 2006م.
الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني
تكتب في صحيفة الثوري
عينت وزيرا للدولة لشئون مجلس الوزراء في حكومة الوفاق الوطني 7 - 12 - 2011م.

شائف عزي صغير وزيرا للدولة عضو مجلس الوزراء

أمين عام الحزب الناصري الديمقراطي

عضو قيادة التحالف الوطني الديمقراطي

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

عين وزيرا للدولة عضو مجلس الوزراء في حكومة الوفاق الوطني 7 - 12 - 2011م.

حسن أحمد شرف الدين وزيرا للدولة عضو مجلس الوزراء

تاريخ الميلاد : 11 / 12 / 1974م.
مكان الميلاد : اليمن ، صنعاء
الحالة الاجتماعية : متزوج. عدد الأطفال : (4).
المؤهلات العلمية:
* بكالوريوس إدارة الأعمال ـ كلية التجارة والاقتصاد ـ جامعة صنعاء 1999م .
* دبلوما الإعلام والاتصال والتسويق ـ مركز الأهرام الإقليمي للصحافة ـ القاهرة 2008م .

الخبرات الوظيفية :
* مدير إدارة الإنترنت باللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء (2002 - 2011م) .
* رئيس قسم الإنترنت والجرافكس في إدارة المعلومات باللجنة العليا للانتخابات (2000 - 2002م) .
* موظف بإدارة الحسابات باللجنة العليا للانتخابات (2000-1999م) .
عين وزيرا للدولة عضو مجلس الوزراء في حكومة الوفاق الوطني 7 - 12 - 2011م.

تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى..

أشاد بالإنجازات ..

خلال الفترة الماضية التي واجهت جملة من التحديات والمعوقات التي لم تتعرض لها أي حكومة سابقة في الجوانب الاقتصادية والأمنية والأزمات الخارجية التي أثرت على بلادنا في مختلف الجوانب وأثبت قدرة عالية في مواجهة كل التحديات وتميزت بانجازات نوعية على صعيد تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وبرنامج الحكومة الذي استحقت بموجبه ثقة البرلمان وكانت شريكا فاعلا مع السلطة التشريعية في انجاز العديد من القوانين الإصلاحية بما في ذلك قانون الذمة المالية.

وقال فخامة الأخ رئيس الجمهورية:" إن حكومة الدكتور مجور كانت أول حكومة تلتزم وتطبق قانون الذمة المالية وتفعل كافة القوانين المرتبطة بالإصلاح المالي والإداري وأضافت رصيدا مهما في لبنات بناء الدولة المدنية الحديثة فضلا عن مؤازرة السلطة القضائية في تحقيق غايات الإصلاح القضائي والأمني ".

وأضاف فخامته مخاطبا الجميع:" إن النماذج الناجحة في العمل التنفيذي والسياسي في كل مواقع المسؤولية داخل الدولة وانتم كوكبة مهمة منها ستظلون موضع تقدير واحترام من قبل القيادة السياسية ومن كافة زملائكم وزميلاتكم الذين عملوا معكم والذين لمسوا وعايشوا عطاءاتكم، ولذلك أنتم موضع الأمل في مواصلة البذل والعطاء في مواقع الأعمال الجديدة التي سوف تتولونها في قيادة المؤتمر الشعبي العام وفي كافة مجالات العمل السياسي والأكاديمي والتربوي وخاصة أن العديد منكم جاء من الجامعات اليمنية التي هي في أمس الحاجة إليكم وإلى عملكم وخبراتكم المتنامية".

وشدد فخامته بالقول:" إن على الجميع أن يعلم مدى الحاجة الماسة التي تتطلبها الظروف التي يمر بها الوطن لتجنيد كل الجهود والخبرات والإمكانيات في تحقيق أهداف مرحلة الوفاق الوطني وإلى بناء الوشائج السياسية القوية للأصطفاف الوطني ".. متمنيا للجميع التوفيق والسداد والنجاح.

ومن جانبه تحدث الدكتور علي محمد مجور .. شاكرا ومثمنا لفخامة الأخ رئيس الجمهورية حرصه على اللقاء بهم وعلى مشاعره القيادية والإنسانية الراقية تجاه الجميع .. مشيرا إلى أن كل نجاح تحقق على صعيد العمل التنفيذي داخل الدولة كان الفضل فيه أولا بعد الله سبحانه وتعالى يعود للقيادة الحكيمة لفخامة الأخ الرئيس ولكل ما قدمه من دعم ومساندة وتوجيهات سديدة كانت المرشد للحكومة في كل ما تحقق.

وقال الدكتور علي محمد مجور :" إننا جميعا سوف نظل على عهدنا مع فخامة الأخ الرئيس ومع شعبنا ووطننا في خدمة بلادنا وترجمة المبادئ والقيم العقيدية الوطنية في المواقع التي سوف نكون فيها، فالحياة في بلادنا متفتحة الأبواب والآفاق لكل من يريد أن يخدم وطنه ونحتاج لكل الجهود والقدرات في كل المجالات خاصة في الجبهة الوطنية العريضة المجندة لتجاوز المحنة والخروج من هذه الأزمة المتفاقمة التي كادت أن تدمر كل شيء في بلادنا ".

وأضاف:" لكنكم يا فخامة الرئيس والشعب وقواه الوطنية المخلصة كنتم الأقدر على مواجهتها وكنتم القائد الحكيم الذي استطاع أن يواجه الاحتمالات ويفشل كل المؤامرات وينتصر لإرادة الشعب التي هي من إرادة الله وللشرعية الدستورية وإرادة الحوار والتفاهم تحت مظلة الالتزام بالديمقراطية وتماسك قوة الوحدة الوطنية ، واثقين كل الثقة بأن الله سوف يكون في عونكم وعون الجميع ".

التقى سفراء..

مجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني والمبعوث الأممي جمال بن عمر اللذان يزوران اليمن حاليا في إطار متابعتهما الدؤوبة لمسيرة الحل السلمي والديمقراطي للازمة اليمنية.

وفي هذا اللقاء واليوم التاريخي العظيم تحدث الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية .. معربا عن سعادته الغامرة بهذا اللقاء الكبير والمهم الذي يأتي في إطار اهتمامات المجتمع الدولي بإيجاد الحلول السلمية والديمقراطية الهادفة لإخراج اليمن من الظروف والأزمة الراهنة.

وقال:» نلتقي اليوم بعدا أن أدت حكومة الوفاق الوطني الجديدة اليمين الدستورية وعقدنا أول اجتماع لتدشين مهام الحكومة بالبرنامج الوطني الذي نعتبره علامة فارقة من اجل العبور إلى المستقبل الآمن». مشيرا إلى أنها ستمثل بالفعل حكومة وفاق وطني واتفاق ستعمل بروح الفريق الواحد وبدون أدنى شك وستكون أيضا حكومة وحدة وطنية وإنقاذ وطني الهدف الأول والأساسي لها هو العمل بكل إخلاص ومثابرة لإخراج اليمن من هذا المأزق والظرف الراهن الذي بات يؤرق كل اليمنيين صغيرهم وكبيرهم والعمل من اجل تثبيت الأمن والاستقرار والسكينة العامة للمجتمع.

وأضاف الأخ نائب رئيس الجمهورية:» لقد حددنا مع الحكومة برئاسة محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء المؤشرات الأساسية لخارطة عمل الحكومة خصوصا ما يتعلق منها بالضرورات العاجلة وأكدنا أهمية الانطلاق صوب تحقيق النجاح في تلك المهام بعزيمة قوية وإيمان مطلق بضرورة تجاوز كل العقبات والصعاب.

وحدد الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية طبيعة تلك المهام وبما يتوافق وترجمة المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية وقال:» لقد كنا في اليمن عند تفاقم الأزمة في مفترق طرق أما الاقتتال والتناحر أو اختيار الطريق السلمي والديمقراطي المرتكز على المبادرة الخليجية».

وأعرب الأخ نائب رئيس الجمهورية عن أمله بالإيفاء الكامل والمساعدة العملية من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ودول الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لمساعدة اليمن وإخراجه من أزمته الراهنة إلى آفاق الحياة الطبيعية بكل مكوناتها السياسية والأمنية والاقتصادية.

وعبر عن الشكر الكبير والامتنان البالغ لما قدمه الدكتور عبداللطيف الزياني والمبعوث الأممي جمال بن عمر والولايات المتحدة الأمريكية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ودول مجلس التعاون الخليجي والتقدير البالغ لكافة الجهود المبذولة من قبل المملكة المتحدة البريطانية وروسيا الاتحادية والصين الشعبية وذلك من اجل سلامة وامن اليمن وإخراجه من أزمته الراهنة.

وتحدث في هذا اللقاء أيضا أمين عام مجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني. معبرا عن تقديره البالغ للجهود التي بذلها في هذا الإطار المبعوث الأممي جمال بن عمر ولكافة الأشقاء والأصدقاء الذين شاركوا بجهودهم الخيرة لتنفيذ المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة بهدف تحقيق تطلعات الشعب اليمني وخروجه من الأزمة الراهنة.

وخص الدكتور الزياني بالشكر والتقدير سفراء الدول الدائمة العضوية لما بذلوه.. معربا عن سعادته لما أنجز حتى الآن من خطوات عملية وكبيرة تشق الطريق نحو المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بصورة نهائية.. مؤكدا التزام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالاستمرار في دعم الشعب اليمني من أجل تحقيق ما يصبوا إليه في مختلف مناحي الحياة.

من جانبه عبر المبعوث الأممي جمال بن عمر عن بالغ سروره بتشكيل حكومة الوفاق الوطني وأدائها اليمين الدستورية وقال:» إن ذلك يمثل خطوات متقدمة في طريق خروج اليمن من الأزمة وعبوره إلى المستقبل الآمن الواعد بالخير والنماء «.

وأكد بن عمر أن مجلس الأمن الدولي يتابع عن كثب هذه الخطوات العملية في طريق تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة.. مشيرا إلى أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي ينظر بأهمية بالغة إلى ضرورة ترجمة قرار مجلس الأمن رقم « 2014 « المرتكز على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة ويدعم تلك الخطوات بقوة من أجل سلامة وأمن واستقرار ووحدة اليمن.

بدوره عبر سفير الولايات المتحدة الأمريكية جيرالد فايرستاين عن تهاني الولايات المتحدة الأمريكية للانجاز الذي تم في اليمن في إطار التسوية السياسية والخروج من الأزمة بطريقة سليمة.. مؤكدا الدعم الكامل من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي حتى تحقيق الأهداف المنشودة.

كما تحدث في اللقاء رئيس بعثة الإتحاد الأوروبي لدى اليمن السفير ميكيليه سيرفونيه دورسو وسفير المملكة المتحدة جوناثان ويلكس وسفير روسيا الاتحادية سيرجي كوزولوف والسفير الفرنسي فرانك جولي وسفير الصين الشعبية ليو دنغلين حيث أعربوا جميعا عن الارتياح لما تم حتى الآن في طريق التسوية السياسية السليمة والديمقراطية.

وأكدوا دعم بلدانهم لليمن على مختلف المستويات.. داعين إلى إنشاء صندوق أصدقاء اليمن لرفد اليمن بالمساعدات اللازمة من الدول المانحة والدول الشقيقة والصديقة.. مؤكدين أهمية المضي في ترجمة المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة على أرض الواقع بصورة كاملة.

من جهته أعرب سفير المملكة العربية السعودية علي محمد الحمدان عن التهاني للانجازات التي تمت في تنفيذ المبادرة الخليجية.. مؤكدا دعم ووقوف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي المقدمة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع اليمن وإخراجه من أزمته الراهنة حتى تحقيق الأهداف المرجوة.

البرلمان يقر..

و100٪ لما زاد على ذلك.

كما تسري التعرفة الجمركية على الآلات والمعدات والجرارات الزراعية بحسب سنوات الإنتاج وفقاً للنسب 5٪ على الآلات والمعدات والجرارات الزراعية التي مضى على تصنيعها عشرين سنة من تاريخ الصنع و10٪ على الآلات والمعدات الزراعية والجرارات الزراعية التي مضى على إنتاجها أكثر من عشرين سنة ولا تتجاوز ثلاثين سنة من تاريخ الصنع و100 ٪ لما زاد عن ذلك.

وأشارت التعديلات في مشروع القانون إلى أن تفرض غرامة بنسبة 25٪ من إجمالي الرسوم والضرائب والعوائد الأخرى على السيارات التي دخلت البلاد بصورة غير مشروعة.

وكان المجلس استهل جلسته باستعراض محضره السابق وأقره، وسيواصل عقد جلساته صباح اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة رئيس مصلحة الضرائب محمد محمد زمام ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي عبد الله حسن الشاطر.

في اجتماعها..

وأضاف «واستكمالا لما توصلوا إليه و استنادا للقرار الجمهوري رقم (24) لسنة 2011م بشان تفويض نائب رئيس الجمهورية بالصلاحيات الدستورية اللازمة لإجراء حوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية و بناء على ما جاء في البندين (16) و(17) من الآلية التنفيذية لمبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقع عليهما في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية بتاريخ 23 نوفمبر 2011م بشان تشكيل لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار وتحديد مهامها.. فقد صدر القرار الرئاسي رقم (29) لسنة 2011م بتاريخ 4 ديسمبر 2011م الموافق 9 محرم 1433هـ بتشكيل لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار وتحديد المهام المناطة بها والمتمثلة بإنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه، وإنهاء جميع النزاعات المسلحة، وعودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها، وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة وغيرها من المدن، وكذا إخلاء العاصمة و غيرها من المدن من المليشيات والمجاميع المسلحة وغير النظامية.

بالإضافة إلى إزالة حواجز الطرق و نقاط التفتيش والتحصينات المستحدثة في كافة المحافظات، إعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، أية إجراءات أخرى من شانها أن تمنع حدوث أي مواجهات مسلحة في اليمن.

كما تقوم لجنة الشئون العسكرية بتحقيق الأمن والاستقرار خلال مرحلتي الانتقال بتهيئة الظروف و اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة مهنية ووطنية موحدة في إطار سيادة القانون.

وقال نائب رئيس الجمهورية «على ضوء ما ورد أعلاه فإننا نحدد الاتجاهات الرئيسية للمهام التي يجب تنفيذها خلال شهر ديسمبر 2011م والمتمثلة في العمل على وقف إطلاق النار والالتزام الصارم من جميع الأطراف بعدم الاختراق مهما كانت الأسباب حتى يتسنى للجنة السير في تنفيذ برنامجها في الأزمنة المحددة، والعمل على منع التنقلات غير المشروعة والمسلحة من مدينة إلى أخرى أو داخل إطار المدينة نفسها و منع الاستحداثات التي تؤدي دوما إلى توتر وخصوصاً في المدن الرئيسية.

وكذا العمل على منع استخدام المنشات الحكومية والفنادق والمباني كأماكن للتحصين من قبل المسلحين بعد انسحابهم من الشوارع، والعمل على منع الاعتداء على المنشات الحكومية والمشاريع الحيوية والاقتصادية للدولة مثل خطوط أنابيب النفط والغاز، ومحطات وأبراج وخطوط الكهرباء، والطرق الرئيسية ، والتقطع لقاطرات النفط والغاز، واقتحام ونهب المنشات الحكومية، ويتحمل المسئولية القانونية كل من حاول الأقدام والاعتداء عليها، بالإضافة إلى متابعة وقف إطلاق النار في محافظة تعز ومديرية أرحب ونهم في محافظة صنعاء وإزالة أسباب التوتر فيها وفتح الطرقات العامة أمام الدولة والمواطنين لإيصال الخدمات.

كما تقوم اللجنة بتنفيذ الخطة الزمنية لإزالة وإخلاء المظاهر المسلحة بشتى أنواعها في أمانة العاصمة ابتداء من تاريخ 10 ديسمبر 2011م بموجب الخطة المرفقة واستكمال تنفيذ الخطة الزمنية المعتمدة لمحافظة تعز في الموعد المحدد، ويكلف أعضاء من اللجنة في المهام الميدانية لتنفيذ برنامج وأهداف اللجنة في عواصم المحافظات التي تشهد توترات مسلحة وفقاً لما تراه اللجنة.

وفي الاجتماع تم التأكيد على ضمان تحقيق اللجنة الأهداف المرجوة منها من خلال تحديد مندوبين من كافة الأحزاب السياسية و من تراه اللجنة تكون مسئولة إمام اللجنة العسكرية عن أي مخالفات أو اختراقات قد تحدث من أي طرف ينتمي لأي حزب سياسي إضافة إلى مساعدة اللجنة في تذليل الصعوبات التي قد تواجهها.

وكذا ضرورة التزام الجانب الإعلامي بالحيادية مع كل الإطراف في الجانب العسكري والأمني إلا عبر الناطق الإعلامي للجنة و العمل على إظهار الدور الوطني و الحضاري للإعلام المتمثل في التوعية الوطنية وإزالة كل مخالفات الأزمة والمكايدات السياسية والعمل على أن يعود الوضع كما كان عليه قبل يناير 2011م مع مراعاة إزالة استحداثات ما عدا المستثنى منها وبحسب ما تقرره اللجنة للمصلحة العامة واخذ الالتزامات و الضمانات الكافية من جميع الأطراف ذات العلاقة بعدم العودة إلى المنشات و المواقع التي تم إخلاؤها منهم مسبقا و كذا عدم الاستحداث في أي موقع يتم إخلاؤه وعلى اللجنة إرسال مراقبين و مفتشين لملاحظة أي خروقات أو استحداثات.

بالإضافة إلى أن تكون قرارات اللجنة ملزمة لجميع الإطراف و لا يجوز لأي عضو أن يرضخ أو يتأثر لأي جهة أو انتماء سياسي أو عسكري أو امني أو قبلي وعلى أن تصب قرارات اللجنة في خدمة تنفيذ الأهداف التي أنشئت من اجلها و مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات والانتماءات، وضرورة العمل على تنفيذ الخطط الزمنية للتنفيذ الميداني لعواصم المحافظات بما فيها أمانة العاصمة الصادرة من لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار في موعدها المحدد .

لجنة الانتخابات..

السن القانونية وليس لديهم بطائق انتخابية.

وأكدت اللجنة بهذا الخصوص على أنه وفي ظل التحضيرات التي تجريها اللجنة العليا للانتخابات استعدادا لإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في فبراير القادم فإن اللجنة تضع من أهم أولوياتها تأكيد مشاركة من بلغوا السن القانونية ولم يتسن لهم الحصول على البطاقة الانتخابية وذلك استنادا إلى ما نصت عليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والتي تنص على مشاركة هذه الشريحة من المواطنين في الانتخابات، وبعد نقاش مستفيض كلفت اللجنة رئيس قطاع التخطيط والشئون الفنية وعضو اللجنة مشرف اللجنة الأمنية ومدير عام الشئون الفنية بإعداد تصور عملي مناسب في ضوء الآراء والمقترحات المقدمة من رئيس اللجنة ونائبة وأعضاء اللجنة وتقديم ذلك لاجتماع اللجنة العليا القادم.

وجرى خلال الاجتماع استعراض جملة من المقترحات حول كيفية تمكين المواطنين الذين يحملون بطائق انتخابية ويتواجدون في محافظات أو دوائر انتخابية أخرى من الإدلاء بأصواتهم أثناء تواجدهم يوم الاقتراع في غير موطنهم الانتخابي وبما لا يتناقض مع ما نص عليه قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته.

وناقش الاجتماع التصور الخاص بمشاركة المغتربين اليمنيين المسجلين في جداول الناخبين في الانتخابات الرئاسية المبكرة.

هذا وكانت اللجنة قد استعرضت في بداية اجتماعها محضر اجتماعها السابق وأقرته.

الزياني يجدد..

يعتز الإنسان بمعرفتها، فقد وجد في الوقت المناسب والمكان المناسب ونتمنى له كل التوفيق والسداد، كما نتمنى للأخ باسندوة التوفيق فهو شخص مناضل والتاريخ يشهد له بعطائه وان شاء الله يكون قادرا على قيادة الحكومة، القيادة التي تؤدي إلى تنفيذ كافة تطلعات الشعب اليمني ".

كان في وداعه عدد من سفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصنعاء ومندوب عن مراسيم رئاسة الجمهورية.

مجالس الشورى..

ليعود اليمن لسابق عهده مهداً للحضارات وعنصراً فاعلاً في حاضر التضامن والتعاون العربي».

ويناقش الاجتماع الدوري الخامس لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عدد من الموضوعات البرلمانية التي تهم دول مجلس التعاون.